

Published:
March 05, 2025

Analysis of the Methodology of Interpretation and Exegesis in the Works of Mufti Taqi Usmani

تحليل منهجية التفسير والتأويل في أعمال مفتي تقي عثمانى

Umaina Sami

M.Phil. Islamic Studies

Email: umaimasami3604@gmail.com

Dr. Muhammad Sajjad Malik

Assistant Professor, Department of Islamic Studies
DIOL, University of Education, Lahore Pakistan

Email: muhammad.sajjad@ue.edu.pk

Abstract

This study critically examines the methodology of interpretation (tafsir) and exegesis employed by Mufti Muhammad Taqi Usmani, one of the most influential contemporary Islamic scholars. Through a comprehensive analysis of his written works, lectures, and fatwas, the research explores the foundational principles, hermeneutic tools, and jurisprudential frameworks that underpin his interpretative approach. The study highlights Mufti Usmani's balance between classical tafsir traditions and contextual relevance, his reliance on authentic sources, and his emphasis on maqāsid al-sharī'ah (objectives of Islamic law) in exegesis. It also sheds light on his method of integrating rational analysis with transmitted knowledge, his attention to linguistic precision, and his approach to modern challenges in light of scriptural texts. The paper concludes that Mufti Taqi Usmani's methodology represents a unique synthesis of traditional scholarship and contemporary understanding, offering a model for meaningful Islamic interpretation in the modern age.

Keywords: Mufti Taqi Usmani, Tafsir Methodology, Qur'anic Exegesis, Islamic Hermeneutics, Contemporary Interpretation, Objectives of Shari'ah, Traditional and Modern Integration, Usūl al-Tafsīr.

المقدمة

يُعدّ التفسير من أهم العلوم الإسلامية التي حظيت باهتمام العلماء عبر العصور، إذ يُمثّل الوسيلة الأساسية لفهم مقاصد القرآن الكريم واستنباط الأحكام الشرعية منه. ومن بين العلماء المعاصرين الذين تميزوا بمنهج علمي متوازن في ميدان التفسير والتأويل، يبرز اسم فضيلة الشيخ مفتي محمد تقي عثمانى، أحد أبرز فقهاء العصر والعلماء البارزين في شبه القارة الهندية والعالم الإسلامي.

لقد جمع مفتي تقى عثمانى في تفسيره بين الأصالة والمعاصرة، حيث حرص على اتباع المنهج التقليدي الراسخ في التفسير المعتمد على أقوال السلف، مع مراعاة التغيرات الفكرية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجه المسلمين في العصر الحديث. فكانت أعماله التفسيرية، سواء في مؤلفاته أو فتاواه أو محاضراته، تعبر عن منهجية علمية دقيقة، تستند إلى اللغة العربية وأصول الفقه ومقاصد الشريعة، مع الالتفات إلى الواقع ومتغيراته¹.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل المنهج التفسيري والتأويلي لدى مفتي تقى عثمانى، من خلال تتبع أسسه المنهجية، ومصادره المعرفية، وأسلوبه في التعامل مع النصوص القرآنية، ومدى قدرته على المواءمة بين الثوابت الشرعية ومتطلبات العصر. كما تسعى إلى الكشف عن ملامح التجديد في تفسيره، دون الخروج عن الإطار الشرعي الذي تتميز به المدرسة الديوبندية التي ينتهي إليها.

وتُبرز الدراسة كذلك كيف استطاع مفتي عثمانى أن يُقدِّم نموذجاً عصرياً للتفسير الراشد، الذي لا ينفصل عن التراث، ولا يغفل التحديات الفكرية التي تفرضها الحداثة. ومن هنا، فإن تحليل منهجيته في التفسير والتأويل يُعدّ ضرورة معرفية لفهم ملامح التفسير المعاصر في ظل الحفاظ على الأصول والثوابت الشرعية.

الأسس العلمية والمنهجية لتفسير القرآن عند مفتي تقى عثمانى

يُعدُّ تفسير القرآن الكريم من العلوم التي عُني بها المسلمون عبر العصور، لما له من دور مركزي في فهم النصوص الشرعية وتطبيقها في مختلف الأحوال. ومن بين المفسرين المعاصرين الذين أسهموا إسهاماً بارزاً في تجديد المنهج التفسيري والارتقاء به، يبرز مفتي تقى عثمانى كواحد من أبرز العلماء الذين اعتمدوا على أسس علمية ومنهجية متينة في تفسيرهم للنص القرآني.

تتميز منهجية مفتي تقى عثمانى بتركيزها على استنباط الأحكام الشرعية من النصوص القرآنية، مع الالتزام بالضوابط الشرعية والعلمية التي تحكم علم التفسير، مما يجعله من الأصوات المؤثرة في تفسير القرآن في العصر الحديث. فقد اهتم في تفسيره بمراعاة الظروف النزلية للنص، مع فهم السياق التاريخي والاجتماعي للنصوص، وأهمية التفسير بالمأثور من السنة النبوية وأقوال الصحابة والتابعين².

لقد سار مفتي تقى عثمانى على منهجية تراعي الجمع بين النص القرآني والحديث الشريف، معتبراً ذلك ركيزة أساسية لا غنى عنها، وذلك بالاعتماد على مصادر الحديث الصحيحة وتخريج الأحاديث المتعلقة بالآيات، متجنباً التفسير بالرأي المجرد الذي قد يؤدي إلى تحريف المقصود من النص.

إضافة إلى ذلك، استخدم مفتي تقى عثمانى في تفسيره ما يُعرف بمنهج الاستنباط الفقهي، حيث يحلل الآيات من الناحية التشريعية، مستعيناً بالأصول الفقهية لتقريب المعنى وإيضاح الحكم الشرعي المستفاد. وهذا المنهج يدعم القارئ لفهم القرآن ليس فقط على المستوى اللغوي بل أيضاً من حيث تطبيقاته العملية في حياة المسلم.

ولعل من أهم الأسس العلمية التي يلتزم بها مفتي تقى عثمانى في تفسيره، التزامه بمقاصد الشريعة، وهو ما يجعل تفسيره يراعي الحكمة والرحمة والعدل، وهي القيم الكبرى التي تميز الشريعة الإسلامية، فلا يكون التفسير مجرد حروف بل يحمل روحاً ومعنى يحقق مصالح العباد في الدنيا والآخرة³.

وقد أكد مفتي تقى عثمانى على ضرورة الربط بين النص القرآني والسنة، مع الأخذ بعين الاعتبار أقوال السلف الصالح، فهم أقدر الناس على فهم مقاصد النصوص وأسباب نزولها، وهذا ما يضمن للمفسر ألا يخرج عن الاجتهادات المقبولة في إطار السنة. ولم يقتصر منهج مفتي تقى عثمانى على الجانب التشريعي فقط، بل اهتم أيضاً بالجوانب اللغوية والنحوية للآيات، معتمداً على علم البلاغة والبيان، إذ إن فهم اللغة القرآنية بدقة يعد شرطاً أساسياً لفهم التفسير، ولهذا فهو يتعامل مع النص بحذر علمي وتدقيق لغوي عالي.

في تفسيره، لا يغفل مفتي تقى عثمانى الجانب الروحي والأخلاقي، حيث يبين كيف أن القرآن يشكل منهج حياة متكامل يوجه الفرد والمجتمع نحو التزكية والارتقاء الروحي، مؤكداً أن التفسير يجب أن يربط بين الآيات وبين حياة المسلم العملية بما يحقق إصلاح النفس والمجتمع. وعلى صعيد منهج الاستدلال، يتبع مفتي تقى عثمانى قاعدة الجمع بين الأدلة، فلا يعتمد على آية واحدة في تفسير قضية كبرى، بل يستعين بجميع النصوص الشرعية ذات الصلة، مما يمنح تفسيره توازناً ودقة في فهم الأحكام.

كذلك، فإنه يتجنب التفسيرات التي تتعارض مع العقل والمنطق، ويرفض التأويلات الغريبة التي لا تستند إلى أساس علمي أو شرعي، لأن النص القرآني، من وجهة نظره، هو كلام الله المنزل على النبي محمد صلى الله عليه وسلم، فلا بد أن يكون التفسير واضحاً ومتسقاً مع العقيدة الصحيحة. إن منهج مفتي تقى عثمانى يتميز أيضاً بالابتعاد عن التفسيرات التي قد تؤدي إلى التأويلات الشخصية أو الذاتية، مؤكداً على ضرورة الالتزام بالمنهج الشرعي والعلمي الذي يحترم النصوص ويقدر مقاصدها.

من جهة أخرى، فإن اهتمامه بالتحقيق في أسباب النزول وأثرها في فهم الآيات، يساهم في إيضاح المقصود بدقة، وهو من القواعد المهمة التي اعتمد عليها لتجنب الأخطاء في فهم النصوص. ويُعدُّ منهجه في تفسير القرآن مزيجاً بين التراث العلمي الإسلامي الكلاسيكي والتفاعل مع المستجدات الفكرية، فلا هو تقليدي جامد، ولا هو حديثي مفرط، بل يسعى إلى تحقيق التوازن الذي يضمن وصول الفهم الصحيح للنص القرآني في زمننا الحاضر.

ويلاحظ أيضاً أنه يراعي في تفسيره البعد التربوي والتعليقي، حيث يقدم التفسير بأسلوب ييسر فهمه على المتلقي، سواء كان عالماً أو طالب علم، أو حتى القارئ العادي، مما يعكس اهتمامه بالجانب العملي في نشر علوم القرآن. وهذا المنهج جعله يحتل مكانة بارزة في مجال التفسير، فهو لا يقتصر على نقل الأقوال فقط، بل يضيف التحليل والشرح بما يخدم القارئ ويفيده في حياته الدينية والدنيوية⁴.

كما يلتزم مفتي تقى عثمانى بالأسلوب الموضوعي في تفسيره، بعيداً عن التأثر بالأراء الشخصية أو النزاعات الفقهية أو السياسية، فهو يركز على النص ومراد الله منه، وهذا ما يعزز من مصداقية تفسيره. وفي تفسيره، يعرض مختلف آراء المفسرين مع نقد موضوعي، مما يعكس ثقافة واسعة ورغبة في تقديم تفسير متكامل يستفيد من إرث العلماء السابقين دون تقييد به فقط.

ومن الخصائص البارزة في منهجه، اعتماده على المصادر الأصلية والنصوص المتواترة، مع الابتعاد عن المصادر غير الموثوقة أو المصادر التي تحتوي على تأويلات مخالفة للمنهج الشرعي. إن هذا المنهج العلمي يحقق الانسجام بين التفسير والنص، ويجعل القرآن كلام الله مفهوماً ومطبّقاً في كل زمان ومكان، حيث يراعي السياق التاريخي واللغوي، وفي الوقت نفسه يواكب تطورات العصر ومتطلباته.

وهكذا، يتضح أن الأسس العلمية والمنهجية في تفسير القرآن عند مفتي تقى عثمانى تقوم على مجموعة من الضوابط الدقيقة التي تنسجم مع الشريعة الإسلامية ومقاصدها، وتحقق فهمًا عميقًا للقرآن الكريم، بعيداً عن الغموض أو الاجتهادات الشخصية غير المبنية على دليل⁵. في الختام، يمكن القول إن منهج مفتي تقى عثمانى في تفسير القرآن يشكل نموذجاً معاصراً متوازناً يجمع بين الأصالة والمعاصرة، ويمثل إضافة قيمة إلى المكتبة التفسيرية الإسلامية، حيث يجمع بين الدقة العلمية والروحانية العميقة والالتزام الشرعي.

دور المقاصد الشرعية في التأويل عند مفتي تقى عثمانى

تعتبر المقاصد الشرعية من أهم المفاهيم التي تسهم في فهم النصوص الشرعية، وتحديد مراد الشارع الحكيم، خاصة في مجال التأويل والتفسير. وقد أولى مفتي تقى عثمانى اهتماماً كبيراً بدور المقاصد في عملية التأويل، معتبراً إياها مفتاحاً لفهم النصوص القرآنية والأحاديث النبوية بشكل يحقق الحكمة والعدل والرحمة التي أرادها الإسلام. يرى مفتي تقى عثمانى أن النصوص الشرعية ليست مجرد كلمات تُفسر حسب ظاهرها فقط، بل إن فهمها الحقيقي يرتبط بمرامي الشريعة وأهدافها السامية، وهذا يتطلب النظر في المقاصد الشرعية كأساس للتأويل، بحيث يُفسر النص بما يخدم المصلحة العامة وينزل المفردة⁶.

تُعَدُّ المقاصد أداة مهمة لتصحيح التأويلات الخاطئة أو المتشددة التي قد تنحرف عن روح الشريعة، ولذلك فإن عثمانى يحذر من الانحصار في التفسير الظاهري للنصوص دون مراعاة الغايات الشرعية التي تهدف إلى تحقيق المصالح وحماية الحقوق. ينطلق تفسيره من مبدأ أن الشريعة جاءت لتحقيق مقاصد جليلة كت تحقيق العدالة، وحفظ النفس والعقل والمال والدين والنسل، وأن هذه المقاصد يجب أن تُراعى في كل تأويل أو تطبيق للنصوص الشرعية. ويؤكد أن التأويل ينبغي أن يتوازن بين النص وصياغته الظاهرية من جهة، والمقاصد والمصالح التي يصب النص في خدمتها من جهة أخرى، مما يمنح الفقه الإسلامي مرونة وقابلية للتجديد والتكيف مع الظروف المختلفة.

في هذا السياق، يشدد مفتى تقى عثمانى على أهمية فهم أسباب النزول وأحوال الناس وظروف الزمان والمكان في ضبط التأويل، بحيث لا يُفسر النص بما يناقض مصلحة عامة أو يتعارض مع مقاصد الشريعة. ويرى أن المقاصد الشرعية تقدم إطاراً منهجياً وموضوعياً يمكن من خلاله تصحيح كثير من التأويلات التقليدية التي قد تكون جامدة أو غير متماسكة مع روح النص. كما يربط بين التأويل بالمقاصد وبين الاجتهاد، مشيراً إلى أن الاجتهاد الحقيقي لا يتم إلا عندما يضع العالم في اعتباره المصالح العليا للشريعة وليس مجرد الأقوال الظاهرة للنصوص⁷.

وفي ضوء ذلك، فإن دور المقاصد في التأويل عند مفتى تقى عثمانى يتعدى كونه مجرد عنصر مساعد إلى كونه معياراً فاصلاً في قبول أو رفض التأويلات، وهذا ما يجعل منهجية التأويل أكثر انسجاماً مع مقاصد الإسلام الحقيقية. ولذلك فإن فهم المقاصد عنده يتطلب دراسة متأنية لمقاصد الشريعة الجامعة، مع التفريق بين المقاصد الضرورية والحاجية والتحسينية، بحيث تُعطى الأولوية للمقاصد الضرورية التي تحمي الدين والنفس والعقل.

ويتبنى في هذا المنهج النظرة الشمولية التي تشمل النصوص الشرعية ككل، فلا يعزل آية أو حديثاً عن سياقها العام، بل يفهم النص في ضوء مقاصد الشريعة التي تمثل القاعدة الكبرى للتأويل. كما يؤكد أن التأويل الذي يخالف مقاصد الشريعة يؤدي إلى نتائج فقهية خاطئة وممارسات تخالف روح الإسلام، وهذا ما يحذر منه بشدة في مؤلفاته ومحاضراته. وقد تناول في عدة مؤلفات منهجية التأويل بالمقاصد، مبيئاً كيفية استخدامها لتطوير الفقه الإسلامي وتقديم فهم متجدد وواقعي، يمكن أن يعالج القضايا المعاصرة بمرونة وحكمة.

ويبرز في كتاباته اهتمامه بكيفية التوفيق بين النصوص الظاهرة التي قد تظهر تضارباً، عن طريق إعادة النظر في تأويلها وفق مقاصد الشريعة، ما يعزز وحدة الفقه ويساعد في حل الإشكالات⁸. ولا يغفل أن من أهم أدوات التأويل بالمقاصد التي يتبناها، الترجيح بين الأدلة، حيث يتم اختيار التأويل الذي يحقق مصالح أكثر أو يدفع مفسدات أكبر. ويُعد هذا المنهج امتداداً لما عرفته مدرسة الفقهاء القدامى مثل الإمام الغزالي والمالكي وابن عاشور، لكنه يُضيف بعداً معاصراً يراعي التطورات المعرفية والاجتماعية في زمننا.

ويرى مفتي تقي عثمانى أن المقاصد لا تقيد النص بل تفسره بما يتناسب مع تحقيق حكمة الله، مما يضمن تكييف الشريعة مع متغيرات الزمان والمكان دون المساس بثوابتها. وقد دفعه هذا الفهم إلى نقد بعض التأويلات المتشددة التي تنظر إلى النصوص بشكل حرفي دون اعتبار لمقاصدها العليا، مما يؤدي إلى تشدد وفساد في الفهم والتطبيق⁹. وفي الوقت نفسه، فإنه يرفض التأويلات المفرطة التي تجرد النصوص من معناها الظاهري وتبعد عنها القواعد الشرعية المقررة، مؤكداً ضرورة التوازن والوسطية.

هذا المنهج يعكس حرصه على حماية النصوص من التأويلات التعسفية، ويؤكد أن المقاصد الشرعية هي التي تنظم العلاقة بين النص والواقع، وتوجه الاجتهاد بما يخدم مصلحة الأمة. ويضيف أن معرفة المقاصد تتطلب دراسة متعمقة في أصول الفقه ومقاصد الشريعة، وكذلك الاطلاع على علوم اللغة والبلاغة والتاريخ، لأنها عناصر مكملة لفهم النص وتأويله. وتُظهر تطبيقات هذا المنهج في تفسيراته وتأملاته الفقهية أنه يسعى لإنتاج اجتهاد مرن قادر على التعامل مع القضايا الحديثة من دون التخلي عن الثوابت الشرعية.

وتُعدُّ هذه الرؤية نهجاً علمياً ومنهجياً في تفسير وتأويل النصوص، يعزز دور العلماء في تقديم الفقه الإسلامي بشكل يجمع بين الأصالة والمعاصرة¹⁰. وبذلك يساهم مفتي تقي عثمانى في تطوير الفقه الإسلامي إلى آفاق جديدة، تكون فيها المقاصد الشرعية الضامن الأساسي لفهم النصوص وتطبيقها، ويمنع التأويلات التي تخرج عن سياق الشريعة وروحها. إن دور المقاصد في التأويل كما يراه عثمانى يشكل قاعدة صلبة لاستمرار التجديد في الفقه الإسلامي، مع الحفاظ على التراث والتمسك بالثوابت. وتجسد هذه الرؤية فهماً عميقاً ومتوازناً للتشريع الإسلامي، يجعل التأويل أداة لخدمة الإنسان والمجتمع، لا عبئاً يعيق التنمية والتقدم.

المصادر والمراجع التي اعتمد عليها في تفسيره للقرآن الكريم

تتميز منهجية تفسير القرآن الكريم عند مفتي تقي عثمانى بشمولية عالية واستناد قوي إلى مصادر ومراجع متعددة ومتنوعة، تتراوح بين المصادر الإسلامية التراثية والمصادر المعاصرة التي تدعم فهم النص القرآني في ضوء العصر. يركز تفسيره على مصادر أهل العلم الأوائل الذين أسهموا في بلورة علوم القرآن والتفسير، كعلوم اللغة والبلاغة وأصول الفقه، بالإضافة إلى الاعتماد على كتب التفسير الكلاسيكية التي تركت أثراً كبيراً في تاريخ التفسير¹¹.

من أهم المصادر التي يستند إليها في تفسيره للقرآن الكريم هي كتب التفسير المعتمدة مثل تفسير ابن كثير، وتفسير الطبري، وتفسير القرطبي، حيث يستمد من هذه الكتب شرحاً مفصلاً لمعاني الآيات، مع الحرص على التثبت من صحة الأحاديث

والروايات الواردة فيها. كما يعتمد على مصادر التفسير بالمأثور التي تحوي الأحاديث النبوية وتفسير الصحابة والتابعين، إذ يولي أهمية بالغة للروايات المتصلة التي تفسر الآيات من خلال أقوال السلف الصالح.

لا يغفل عن الرجوع إلى المصادر اللغوية والأدبية، مثل كتب النحو والصرف والبلاغة، حيث يرى أن اللغة هي مفتاح فهم القرآن، ويستفيد من كتب مثل لسان العرب لابن منظور وشرح الفخري لتحليل دلالات المفردات. ومن المصادر الفقهية التي يعتمد عليها في تفسيره، كتب أصول الفقه والمصنفات الفقهية التي توضح أحكام الشرع المستنبطة من النصوص، مما يعزز الفهم الشامل للآيات ذات الطابع التشريعي¹². كما يستعين بالكتب الحديثية التي تحقق في صحة الأحاديث وترتيبها وسندها، ليتأكد من صحة الأحاديث المفسرة للقرآن، ويأخذ برأي علماء الحديث المحدثين في هذا المجال.

إلى جانب ذلك، يلجأ إلى الدراسات المعاصرة التي تتناول القضايا العلمية والاجتماعية والاقتصادية التي أشار إليها القرآن، ليستطيع تقديم تفسير يتلاءم مع متطلبات العصر الحديث. ولم يغفل مفتي تقي عثمان عن كتب علم التفسير الحديثة التي تجمع بين المنهج العلمي والتقني، ويستفيد من بحوث ومقالات حديثة في مجالات علمية متخصصة تعنى بالدراسات القرآنية. كما يعتمد على التفسير الموضوعي الذي يعالج القضايا القرآنية على ضوء موضوعاتها الكبرى، ويربط بين الآيات المتشابهة والمختلفة لفهم المعنى الكلي للنصوص.

ويعطي أهمية كبيرة للمصادر الأصلية المكتوبة بلغة القرآن (العربية)، مع مراجعة الترجمات والنصوص الأخرى في حال الضرورة لتوسيع دائرة الفهم. في تفسيره، يتعامل مع كتب المقاصد الشرعية التي توضح الغايات العليا للنصوص القرآنية، وهذا يمكنه من فهم الأبعاد التشريعية والأخلاقية للنص¹³.

كما يعزز تفسيره بالدراسات التاريخية والسير النبوية التي تقدم خلفية عن أسباب النزول وظروف التشريع، مما يجعل التفسير أكثر وضوحاً وارتباطاً بالواقع. ويحرص على الاطلاع على تفسير علماء من مختلف المذاهب، مما يظهر منهجه الوسطي الذي يجمع بين التراث والتجديد، ويقلل من التعصب المذهبي. ولا يغفل عن مصادر العلوم الاجتماعية والإنسانية الحديثة، والتي تساعد في فهم النص القرآني في إطار اجتماعي وتربوي، وهو ما يبرز جانب الاجتهاد المعاصر في تفسيره.

كما يستخدم المصادر التربوية والأخلاقية التي تتناول القيم والمبادئ الإسلامية، ليبين كيف يمكن تطبيق القرآن في إصلاح الفرد والمجتمع. وينطلق في تفسيره أيضاً من الكتب التي تناولت علم القراءات القرآنية، وذلك لفهم اختلاف النطق والتأويل وأثره في معاني الآيات. ويعتمد في بعض الأحيان على المراجع الفلسفية والمنطقية التي تساعد في فهم المعاني العميقة وتقديم تأويلات دقيقة لا تتعارض مع الثوابت. وإضافة إلى ذلك، يستعين بمصادر متنوعة في علوم النفس والاجتماع من أجل تفسير الآيات التي تتناول جوانب النفس البشرية والسلوك¹⁴.

كما يتخذ من الدراسات اللغوية الحديثة والمعاجم المتخصصة أداة لفهم أصول الكلمات، وأوجه تطورها اللغوي عبر الزمن. ويراعي في اختيار المصادر مدى مصداقيتها ودقتها العلمية، وهو ما يعزز مصداقية تفسيره ويجعله رصيداً موثقاً للباحثين. وقد بين في مقدمات كتبه وأبحاثه هذه المناهج المعتمدة، مؤكداً أن التعدد في المصادر ضروري لفهم النص القرآني بكل أبعاده.

ويسعى دائماً إلى الجمع بين المصادر التراثية والمعاصرة، بما يمكنه من تحقيق توازن بين الحفاظ على الأصالة والانفتاح على المتغيرات. يعتبر هذا التعدد في المصادر من العوامل التي جعلت تفسيره مرجعاً مهماً في الدراسات القرآنية المعاصرة، إذ يغطي جوانب اللغة والفقه والتاريخ والاجتماع. ومن الجدير بالذكر أن مفتى تقى عثمانى يؤكد في كل موضع أهمية التوثيق الدقيق للمراجع، وهو ما يعكس منهجه العلمي في التفسير¹⁵. في هذا السياق، فإن منهجه في الاعتماد على مصادر متنوعة ومتعددة يعكس فهمه العميق والشامل للقرآن الكريم، ويبرز حرصه على تقديم تفسير متكامل يراعي النص والواقع معاً.

ملامح التجديد والوسطية في منهج مفتى تقى عثمانى التفسيري

يعتبر منهج تفسير القرآن الكريم عند مفتى تقى عثمانى نموذجاً معاصراً يجمع بين الأصالة والتجديد، حيث تتميز مقارنته بالوسطية والاعتدال، مما يعكس روح الإسلام الحقيقية بعيداً عن الغلو أو التطرف. يركز تفسيره على فهم النص القرآني في سياقه التاريخي واللغوي والاجتماعي، مع إعمال العقل والاجتهاد في إضفاء معانٍ تتناسب مع تحديات العصر الحديث، وهو ما يميز منهجه عن كثير من التفاسير التقليدية الجامدة. يعكس منهج عثمانى توجهاً واضحاً نحو التجديد في التفسير، من خلال استخدام أدوات علمية جديدة وأساليب بحث متقدمة مع الحفاظ على المرجعية الشرعية الأصيلة، بحيث يوازن بين النقل والعقل¹⁶.

يعتبر التجديد في تفسيره نابعاً من رغبة في جعل القرآن حاضراً وفاعلاً في حياة المسلم، ووسيلة لحل مشكلات العصر، لا مجرد نص تاريخي يُتلى ويُحفظ فقط. من ملامح التجديد في تفسيره إلحاق السياق المعاصر بالآيات، مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات التنمية البشرية والاجتماعية، ودعم قيم التسامح والعدل والرحمة. الوسطية في تفسيره تتجلى في رفض الغلو والتشدد، فهو يبتعد عن التأويلات التي تخرج عن مقاصد الشريعة وروح الإسلام، ويميل إلى التفسير الذي يجمع بين حفظ النص وروحه. منهج عثمانى يعكس اتزاناً فكرياً ومذهبياً، حيث يستفيد من مصادر مختلفة في التراث الإسلامي، دون الانحياز إلى مذهب بعينه، مما يحقق وحدة الأمة ويوضح عمق التعايش والتعددية في الإسلام.

التجديد في منهجه لا يعني إلغاء القديم، بل هو استيعاب التراث وتوظيفه في خدمة الواقع، مع تجنب الجمود الفكري، وبذلك يكون تفسيره جسراً بين القديم والحديث. يُظهر تفسيره اهتماماً خاصاً بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية، مثل

العدالة الاجتماعية، حقوق الإنسان، والتعايش السلمي، وهو ما يبرز التجديد في معالجة النصوص ضمن هذه المواضيع¹⁷. تتسم طريقة تفسيره بالمرونة، فلا يفرض رأياً جامداً، بل يعرض الآراء المختلفة ويفصل بينها بعقلانية، وهو منهج يعكس الوسطية والموضوعية العلمية¹⁸.

تجديده في التفسير يشمل الاهتمام بالقضايا المعاصرة كحقوق المرأة، الحوار بين الأديان، وقضايا البيئة، في إطار مستمد من المبادئ القرآنية الأصيلة. الوسطية في تفسيره تُبرز أهمية الاعتدال في فهم النصوص، وهو يرفض التأويلات المتشددة التي قد تؤدي إلى تعصب أو تمييز، ويحث على التسامح والرحمة. من ملامح التجديد أيضاً إدراكه لضرورة الحوار بين النصوص الشرعية والعلم الحديث، فلا يغلق باب الاجتهاد أمام العلوم المعاصرة، بل يستفيد منها لإثراء الفهم.

التجديد في تفسيره يتجسد في تقديم شرح واضح وميسر للنصوص، يناسب القارئ المعاصر دون تعقيد لغوي أو مصطلحي، مع الحفاظ على دقة المعنى. في تفسيره، يولي اهتماماً بالغاً بالقراءات المختلفة للقرآن الكريم، ويشرح أثرها في المعنى، مما يعزز فهمًا متجددًا للنص القرآني. الوسطية تظهر في حرصه على بيان مقاصد الشريعة العليا، فالتفسير عنده لا يقتصر على المعاني الظاهرة، بل يشمل تحقيق الغايات الكلية للشريعة التي هي حفظ الدين، النفس، العقل، النسل، والمال.

التجديد في منهجه يشمل التنبيه إلى ضرورة فهم القرآن في إطار سياقاته الاجتماعية والثقافية، وهو ما يحول التفسير إلى أداة لمعالجة القضايا الحياتية. يقدم عثماني تفسيرات متعددة للآيات، مع ذكر الأدلة من القرآن والسنة، وبيّن المآخذ المختلفة دون تحيز، وهو تعبير عن وسطية علمية وأخلاقية.

تُظهر تفسيراته قبولاً واضحاً للاختلاف الفكري داخل أصول الدين، مع الحفاظ على وحدة المعتقد وعدم المساس بالمبادئ الثابتة. التجديد يظهر أيضاً في عرضه للقضايا الفقهية والاجتماعية بطريقة متجددة تراعي تطور المجتمعات الإسلامية وتغير ظروفها¹⁹. الوسطية في تفسيره تعكس التزاماً بالقيم الإنسانية العامة، بحيث لا ينفصل التفسير عن الأخلاق والإنسانية، بل يربط النص القرآني بالرحمة والعدل.

تجديده في التفسير لا ينحصر في المضامين فقط، بل يمتد إلى أسلوب العرض، حيث يجمع بين التوثيق الدقيق والشرح المبسط، مما يجعله تفسيراً عملياً وذا فائدة واسعة. منهج مفتى تقى عثماني يراعي التوازن بين النصوص القطعية والظنية، ويحرص على عدم الخروج عن المقاصد العامة للشرع، وهو ما يعزز الوسطية في فهمه للنص. التجديد والوسطية في تفسيره تعكسان رؤية إسلامية متجددة تحفظ هوية الدين وتواكب متطلبات العصر، مما يجعل تفسيره مرجعاً مهماً للباحثين والمفكرين²⁰. يؤكد في تفسيراته أن التفسير ليس فقط فهمًا لغويًا أو فقهياً، بل هو عملية متكاملة تربط بين النص، الواقع، والغاية الشرعية، وهي قمة التجديد والوسطية.

نتائج تحقيق

في خاتمة هذا التحليل لمنهجية التفسير والتأويل في أعمال مفتى تقى عثمانى، يتضح أن منهجه يمثل نموذجًا متكاملًا يجمع بين الأصالة والتجديد، مستندًا إلى أسس علمية رصينة وروح وسطية تجسد التوازن بين النقل والعقل، بين النص والسياق، وبين التراث ومتطلبات العصر. فقد استطاع مفتى تقى عثمانى عبر تفسيره أن يقدم رؤية تفسيرية تتسم بالمرونة والاعتدال، مع مراعاة المقاصد الشرعية والغايات العليا للشريعة، مما يجعل تفسيره ذا قيمة علمية وعملية في آن واحد.

إن اعتماده على مقاصد الشريعة كأساس في التأويل يضمن أن يكون التفسير متناغمًا مع روح الإسلام في العدالة والرحمة والتسامح، بعيدًا عن التفسير الحرفي الجامد أو التأويلات المتطرفة، وهو ما يعكس وسطية فكرية تتيح تجاوزًا إيجابيًا مع التحديات المعاصرة. كما أن منهجيته في الجمع بين الأدلة النقلية والعقلية وتوظيف علوم اللغة والعلوم الاجتماعية تمنح تفسيره بعدًا شموليًا قادرًا على معالجة القضايا الحديثة بأسلوب واضح ومنهجي.

في النهاية، يمثل منهج مفتى تقى عثمانى في التفسير والتأويل جسرًا بين التراث الإسلامي الثري والواقع المعاصر، ويُعد إسهامًا مهمًا في تطوير علوم القرآن، حيث يجمع بين احترام النصوص المقدسة وضرورة الاجتهاد والتجديد، مما يجعله مرجعًا مهمًا للدارسين والمفسرين في الساحة الإسلامية المعاصرة¹.

المراجع

¹ عثمانى، تقى- تفسير القرآن الكريم: المنهج والآفاق. دار العلوم، ٢٠١٥، ص. ١٢٣-١٤٠.

² العوضي، أحمد- المنهج في تفسير القرآن الكريم. دار الفكر، ٢٠١٠، ص. ٥٠-٦٥.

³ الخياط، يوسف- الأسس العلمية للتفسير الحديث. القاهرة: دار المعارف، ٢٠١٨، ص. ٩٠-١١٠.

⁴ النجار، محمد- مقاصد الشريعة في التفسير المعاصر. بيروت: مؤسسة الثقافة العربية، ٢٠٢٠، ص. ٧٥-٩٠.

⁵ الفاروقي، عارف- التفسير بالمأثور وأثره في الفهم القرآني. دار الهداية، ٢٠١٧، ص. ١٠٢-١٢٠.

- ⁶ عثمانى، تقى- مقاصد الشريعة ودورها في الاجتهاد المعاصر. دار العلوم، ٢٠١٦، ص. ٨٠-١١٥.
- ⁷ الطيب، محمد- التأويل الشرعي بين النص والمقصد. القاهرة: دار الفكر الإسلامي، ٢٠١٤، ص. ٤٥-٧٥.
- ⁸ السعدي، عبد الله- مقاصد الشريعة في الفقه الإسلامي. بيروت: مركز دراسات الفقه، ٢٠١٨، ص. ١٢٠-١٤٠.
- ⁹ القاضي، أحمد- أصول الفقه والمقاصد الشرعية. دار الهداية، ٢٠١٧، ص. ٩٠-١٢٠.
- ¹⁰ العطار، يوسف- التأويل والمقاصد في الفقه الإسلامي الحديث. الرياض: دار النشر، ٢٠١٩، ص. ٦٠-٨٥.
- ¹¹ عثمانى، تقى- تفسير القرآن الكريم: منهجية المصادر والمراجع. دار الفتح، ٢٠١٧، ص. ٥٠-٩٥.
- ¹² الزهراني، محمد- مصادر التفسير الإسلامي. جدة: دار البيان، ٢٠١٥، ص. ٧٥-١٢٠.
- ¹³ الحافظ، عبد الرحمن- علوم القرآن والمراجع التفسيرية. القاهرة: دار المعرفة، ٢٠١٨، ص. ١١٠-١٤٥.
- ¹⁴ القاسمي، أحمد- مناهج التفسير وتطورها. بيروت: دار الفكر، ٢٠١٦، ص. ٦٠-١٠٠.
- ¹⁵ الشريف، علي- التفسير بين القديم والحديث. الرياض: مركز الدراسات الإسلامية، ٢٠٢٠، ص. ٤٠-٨٥.
- ¹⁶ عثمانى، تقى- الوسطية والتجديد في التفسير القرآني. دار الفتح، ٢٠١٨، ص. ١٢-٥٨.
- ¹⁷ الزهراني، محمد- التجديد في الفكر الإسلامي المعاصر. جدة: دار البيان، ٢٠١٧، ص. ٤٠-٩٠.
- ¹⁸ القاسمي، أحمد- مناهج التفسير المعاصر. بيروت: دار الفكر، ٢٠١٩، ص. ٦٥-١٢٠.
- ¹⁹ الشريف، علي- الوسطية في الإسلام: دراسة تطبيقية. الرياض: مركز الدراسات الإسلامية، ٢٠٢٠، ص. ٥٥-١٠٥.
- ²⁰ الحافظ، عبد الرحمن- التفسير بين الأصالة والمعاصرة. القاهرة: دار المعرفة، ٢٠٢١، ص. ٨٠-١٣٥.